

الاستفادة من عمل خبير

USEING THE WORK OF AN EXPERT

الفقرات	المحتويات
5-1	مقدمة
7-6	تحديد الحاجة للاستفادة من عمل الخبير
10-8	كفاءة وموضوعية الخبير
11	نطاق عمل الخبير
15-12	تقييم عمل الخبير
17-16	الإشارة إلى الخبير في تقرير المدقق

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبوع أسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبوعة السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتأي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات للاستفادة من عمل الخبير كدليل إثبات.
2. عند الاستفادة من عمل منجز بواسطة خبير، يجب على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن مثل هذا العمل كاف لأغراض عملية التدقيق.
3. (خبير) يعني شخص أو مكتب يمتلك مهارة خاصة ومعرفة وخبرة في مجال معين غير مجال المحاسبة والتدقيق.
4. إن ثقافة وخبرة المدقق تساعدانه على أن يكون حسن الإطلاع على أمور العمل بشكل عام، ولكن لا يتوقع من المدقق أن يكون لديه الإطلاع الواسع كالشخص المتدرب أو المؤهل لمزاولة مهنة أو حرفة أخرى، كالخبير في شؤون التأمين (خبير اكتواري) أو المهندس.
5. الخبير قد يكون:
 - أ- مكلفاً من قبل المنشأة.
 - ب- مكلفاً من قبل المدقق.
 - ج- موظفاً لدى المنشأة.
 - د- موظفاً لدى المدقق.

عندما يقوم المدقق بالاستفادة من عمل خبير موظف لديه، فإن الاستفادة من ذلك العمل يكون باعتباره خبيراً بدلاً من اعتباره مساعداً للمدقق، كما ورد في المعيار الدولي للتدقيق (220) المعنون (رقابة الجودة لأعمال التدقيق). وبناءً عليه فإن المدقق سوف يحتاج، في مثل هذه الظروف، لتطبيق إجراءات مناسبة على أعمال الموظف ونتائجه، ولكنه لن يحتاج عادة لتقدير مهارة وكفاءة الموظف في كل عمل.

تحديد الحاجة للاستفادة من عمل الخبير:

6. قد يحتاج المدقق، خلال عملية التدقيق، إلى أن يحصل على أدلة إثبات، بالتعاون مع المنشأة أو بصورة مستقلة، على شكل تقارير أو آراء أو تقييمات أو بيانات من خبير ومن أمثلة ذلك ما يلي:
 - تقييمات لأنواع معينة من الأصول، كالأراضي والمباني، والمصانع والآلات، والأعمال الفنية والأحجار الكريمة.
 - تحديد الكميات أو حالة بعض الأصول، مثلاً المعادن المخزنة على شكل أكوام، المعادن الدفينة والاحتياطات النفطية، العمر الإنتاجي المتبقي للمصانع والآلات.
 - تحديد المبالغ باستخدام تقنية أو طرق متخصصة، مثل التقييم الأكتواري في التأمين.
 - قياس العمل المنجز والعمل الذي سيتم إنجازه في المقاولات تحت الإنجاز.
 - الآراء القانونية المتعلقة بتفسير الاتفاقيات والقوانين والأنظمة.
7. عند تحديد الحاجة إلى الاستفادة من عمل الخبير، على المدقق مراعاة:

- أ- الأهمية النسبية للبند موضع التدقيق بالنسبة للبيانات المالية.
- ب- مخاطر وجود معلومات خاطئة استناداً إلى طبيعة وتعقيد الأمر موضع التدقيق
- ج- كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة.

كفاءة وموضوعية الخبير:

8. عندما يخطط المدقق الخارجي للاستفادة من عمل الخبير، على المدقق تقييم الكفاءة المهنية للخبير. وهذا يتضمن الأخذ بعين الاعتبار ما لدى الخبير من:

- أ- الشهادات المهنية أو ترخيص المزاولة الصادرة من الهيئة المهنية ذات العلاقة، أو عضويته فيها.
- ب- الخبرة والسمعة في المجال الذي يسعى المدقق للحصول على دليل إثبات فيه.

9. على المدقق تقدير موضوعية الخبير.

10. إن مخاطر ظهور ضعف في موضوعية الخبير سوف تزداد في حالة كون الخبير:

- أ- موظفاً لدى المنشأة.
 - ب- تابعاً للمنشأة بطريقة أخرى، مثل كونه معتمداً على المنشأة مالياً، أو أن لديه استثمارات في المنشأة.
- وفي حالة كون المدقق قلقاً من كفاءة وموضوعية الخبير، فإنه يحتاج إلى مناقشة تحفظاته مع الإدارة ودراسة فيما إذا كان من الممكن الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بعمل الخبير. وقد يحتاج المدقق للقيام بإجراءات تدقيق إضافية، أو السعي للحصول على أدلة إثبات من خبير آخر (بعد أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل المشار إليها بالفقرة 7).

نطاق عمل الخبير:

11. يجب على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة، تفيد بأن نطاق عمل الخبير كافٍ لأغراض عملية التدقيق. وقد يتم الحصول على أدلة إثبات من خلال مراجعة بنود تكليف الخبير والتي غالباً ما تدرج في التعليمات المكتوبة المرسلّة إلى المنشأة إلى الخبير. وقد تغطي هذه التعليمات أموراً عديدة مثل:

- أهداف ونطاق عمل الخبير.
- موجز عام بالأمور الخاصة التي يتوقع المدقق بأن تقرير الخبير سيغطيها.
- الاستخدام المنشود المتوقع للمدقق من عمل الخبير، بما في ذلك إمكانية الاتصال بطرف ثالثة بشأن هوية الخبير ومدى علاقته بالعمل.
- مدى تمكن الخبير من الوصول/الإطلاع على السجلات والملفات المناسبة.
- إيضاح علاقة الخبير مع المنشأة، إن وجدت.
- سرية معلومات المنشأة.
- معلومات حول الفرضيات والطرق المنوي استخدامها من قبل الخبير، ومدى انسجامها مع تلك المستخدمة في الفترات السابقة.

وفي حالة كون هذه الأمور لم تدرج بشكل واضح في التعليمات المكتوبة المرسلّة إلى الخبير، فإن المدقق قد يحتاج إلى الاتصال المباشر مع الخبير لغرض الحصول على أدلة إثبات بهذا الصدد.

تقييم عمل الخبير:

12. يجب على المدقق تقييم ملائمة عمل الخبير كدليل إثبات للبيانات المالية التي هي رهن التدقيق. وهذا يشمل تقدير فيما إذا كان جوهر نتائج الخبير قد تم انعكاسها بشكل مناسب في البيانات المالية أو كونها تدعم تأكيدات البيانات المالية، إضافة لمراجعة ما يلي:

- مصدر المعلومات المستخدمة.
- الفرضيات والطرق المستخدمة، ومدى انسجامها مع الفترات السابقة.

- نتائج عمل الخبير في ضوء المعرفة العامة للمدقق لطبيعة عمل المنشأة ونتائج إجراءات التدقيق الأخرى.
13. عند دراسة عما إذا كان الخبير قد أستعمل مصادر معلومات مناسبة في مثل هذه الظروف ، فإن المدقق سيأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التالية:
- عمل استفسارات حول أية إجراءات قام بها الخبير لتقرير فيما إذا كانت مصادر المعلومات كافية وملائمة ويمكن الاعتماد عليها.
 - مراجعة واختبار المعلومات المستخدمة من قبل الخبير.
14. إن ملائمة ومعقولية الفرضيات والطرق المستخدمة وتطبيقاتها هي من مسؤولية الخبير. وبما أن المدقق ليست لديه نفس الخبرة، لذا فإنه لا يستطيع دائماً الاعتراض على فرضيات وطرق الخبير. ومع ذلك فإن المدقق يحتاج إلى أن يحصل على فهم للفرضيات والطرق المستخدمة، ودراسة فيما إذا كانت ملائمة ومعقولة، استناداً إلى فهم المدقق لطبيعة عمل المنشأة ونتائج إجراءات التدقيق الأخرى.
15. **في حالة كون نتائج عمل الخبير لا توفر أدلة إثبات كافية وملائمة، أو أن هذه النتائج لا تنسجم مع أدلة الإثبات الأخرى، فعلى المدقق البت في هذا الأمر.** ويكون ذلك بمناقشة الأمر مع المنشأة والخبير، أو تطبيق إجراءات إضافية، بما في ذلك إمكانية استخدام خبير آخر، أو تعديل تقرير المدقق.

الإشارة إلى الخبير في تقرير المدقق:

16. **في حالة إصدار المدقق تقريراً غير معدل ، فيجب على المدقق عدم الإشارة إلى عمل الخبير.** إن مثل هذه الإشارة قد يساء فهمها باعتبارها تحفظاً في رأي المدقق أو فصلاً للمسؤولية، مع أن أيّاً منهما ليس هو المقصود.
17. إذا قرر المدقق إصدار تقرير معدل، استناداً لنتائج عمل الخبير، فقد يكون من الملائم في بعض الحالات أن يقوم بشرح طبيعة التعديل والإشارة إلى عمل الخبير أو شرح ذلك العمل (بما في ذلك ذكر هوية الخبير ومدى مشاركة الخبير). في هذه الحالات، على المدقق أن يحصل على موافقة الخبير بالسماح له بالإشارة إليه. وفي حالة عدم الحصول على الموافقة، واعتقاد المدقق بأن الإشارة للخبير ضرورية، فقد يحتاج المدقق إلى طلب استشارة قانونية.

